الأمم المتحدة

A/CN.10/PV.340

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح

الجلسة ٣٤٠

الثلاثاء ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دروبنياك ..... (كرواتيا)

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

المناقشة العامة (تابع)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أحثّ الوفود التي لمّا تُدرج أسماءها بعد في قائمة المتكلمين على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، لأننا نخطط لاختتام التبادل العام للآراء عند الساعة السادسة من مساء اليوم.

السيد ينيماتاس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وأودّ قبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي، على تولّيكم رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٤، فضلا عن تهنئة أعضاء مكتب الهيئة على انتخابهم. إنَّ الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى العمل بالتعاون الوثيق معكم، سيدي الرئيس، لتحقيق نتيجة ناجحة للدورة الحالية. وإننا نتطلع إلى مناقشة مستمرة بشأن التوصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وبشأن التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

إنَّ الاتحاد الأوروبي مستمر في اعتبار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمثابة ركن أساسي للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي، والأساس الضروري لتحقيق نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من المعاهدة المذكورة، وعنصرا هاماً في المزيد من تطوير تطبيقات الطاقة النووية لأغراض سلمية. وبالنظر إلى مخاطر الانتشار الراهنة، نحن مقتنعون بأنَّ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أكثر أهمية اليوم من أي وقت آخر. وعلينا أن تعزز سلطتها وسلامتها. وإننا نؤكد مجدداً دعمنا الكامل للأركان الثلاثة للمعاهدة. ويبقى التمسُّك بالمعاهدة أولويتنا. والاتحاد الأوروبي يؤكد أهمية تعميم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويدعو جميع الدول التي لمّا تنضمَّ إلى المعاهدة بصفتها دولاً غير حائزة للسلاح النووي أن تفعل ذلك، وتتقيد ببنودها وتتعهُّد بالالتزام بعدم الانتشار ونزع السلاح بانتظار انضمامها إلى المعاهدة.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ذات أهمية حاسمة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وبدء نفاذها وتعميمها يبقيان الأولوية العليا للاتحاد الأوروبي. وإننا نرحب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

بالإعلان النهائي الذي اعتُمِد في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونؤكد أهمية تنفيذ التدابير الملموسة التي حُدِّدت في المعاهدة.

وبالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، يبقى البدء الفوري بالتفاوض والاختتام المبكر له في المؤتمر المعني بنزع السلاح، بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، على أساس الوثيقة CD/1299، أولوية أخرى واضحة. ومن المُلِحّ والمهمّ كخطوة أساسية السعي إلى عالَم أكثر أماناً للجميع، وتهيئة الظروف لعالم بدون أسلحة نووية عملاً بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإننا ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الإعلان عن وقف اختياري فوري لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والتمسك به. ونحن نرحب بتشكيل فريق الخبراء الحكوميين، الذي يجتمع حاليا في جنيف للتقدُّم بالمناقشات حول هذه المسألة الهامة.

لقد اتُّخِذت في السنة الماضية عدة مبادرات عبْر قرارات في الجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي، تشمل إحداها عقد متابعة لاجتماع الجمعية العامة رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي (A/68/PV.11)، بمقتضى القرار ٣٢/٦٨ وأخرى تتعلق بالفريق العامل مفتوح باب العضوية بمقتضى القرار ٤٦/٦٨. وقد أوضحت كل من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي موقفها إزاء هذه القرارات عبْر تعليل التصويت (انظر A/68/PV.60).

إننا نرحب ترحيبا حاراً بإقرار الجمعية العامة للمعاهدة التاريخية لتجارة الأسلحة. وقد كان الاتحاد الأوروبي دائماً مؤيداً قويا للمعاهدة، التي تُرسي معايير دولية عامة قوية وفعالة لتنظيم أو تحسين إدارة التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية، وتوفِّر إطاراً متعدد الأطراف جديداً للشفافية والمساءلة في تلك التجارة. وستُسهم المعاهدة في منع الأسلحة من الوصول إلى الذين يؤججون عدم الاستقرار والنزاع، ويرتكبون الفظائع وينتهكون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وحين يجري تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة بفعالية وعالميا، فإنها ستُسهم في عمليات النقل الدولية الأكثر مسؤولية وشفافية للأسلحة، فضلا عن المزيد من عمليات المراقبة الفعالة للصادرات. وإننا نتطلع إلى بدء النفاذ المبكر للمعاهدة.

وبالتوقيع على المعاهدة وتصديقها، يمكن للدول إدامة الزخم الدولي الذي أوجدته معاهدة تجارة الأسلحة. وهناك سبع عشرة دولة عضواً أودعت صكوك تصديقها في الأسبوع الماضي، في الذكرى السنوية الأولى لإقرار المعاهدة. وبقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستفعل ذلك قريبا، لأنّ إجراءات تصديقها الوطني جارية على قدم وساق. وبذلك، ستساهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مساهمة كبيرة في الوصول إلى عتبة التصديقات الـ ٥٠ اللازمة لبدء نفاذ المعاهدة. والاتحاد الأوروبي من جهته يعتزم تقديم مساهمته الخاصة، بما فيها عبْر تنفيذ قرار المجلس الأوروبي 2013/768/CFSP، الذي اتُّخِذ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بشأن أنشطة الاتحاد الأوروبي دعماً لتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة من قِبَل بلدان ثالثة في إطار استراتيجية الأمن الأوروبية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وهو أول قرار على الإطلاق اتخذه مجلس الأمن بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويبقى الاتحاد الأوروبي مقتنعاً بأنّه يتعيَّن تكثيف جهود الحدّ من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل أفضل، ولا سيما في المجالات حيث تستمر العقبات أمام التنفيذ الكامل. ونعتقد أن تلك المجالات تشمل مسألة تحويل مسار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإدارة

مخزوناتها، وأمن تلك المخزونات وتدميرها، ووسمها وتعقُّبها، وتكامل ذخائرها ومنظورها الجنساني، فضلا عن الحاجة إلى معالجة التداعيات الإنسانية والاقتصادية – الاجتماعية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو أفضل.

ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً قويا بالتنفيذ الفعال للصك الدولي للتعقّب. وهو يتطلع في هذا السياق إلى المناقشات الموضوعية في اجتماع الدول الخامس الذي يُعقد مرة كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونحن نعتزم مواصلة القيام بمساهمة ناشطة في هذه العملية، تشمل تقديم ورقة عمل الاتحاد الأوروبي.

ونودّ أيضا تذكير أعضاء اللجنة بورقة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية المقدَّمة في الفريق العامل ٢ من هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أثناء دورة السنة الماضية. ونبقى ملتزمين بأهداف تدابير بناء الثقة الرامية إلى توطيد السلم والأمن الدوليين، وتحسين العلاقات بين الدول والمساهمة في منع الحروب. وفي رأينا أنّ التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية ينبغي أن تشمل بين أشياء أخرى تبادلات المعلومات بشأن التشريع الوطني، الأنظمة والإجراءات المتعلقة بنقل الأسلحة، والمعدات العسكرية، و

السلع والتكنولوجيا ذات الاستعمال المزدوج، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بصفتها فئة منفصلة في سجلّ الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، والشفافية في مجال الإنفاق العسكري وتدابير بناء الثقة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

ختاما، نود أن نتمنّى لكم، سيدي الرئيس، كل النجاح في أعمال هذه الدورة، ونؤكد الدعم الكامل من الاتحاد الأوروبي.

السيد الهاجري (عُمان): سيدي الرئيس، في البداية يتشرف وفد بلادي بالإدلاء ببيان باسم المجموعة العربية. وأتقدم لسعادتكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا لدورة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠١٤، وكذلك أهنئ سائر أعضاء المكتب. وإني لعلى ثقة بأنكم بفضل ما تتمتعون به من خبرات وقدرات مميزة، ستساهمون في إنجاح أعمال هذه الدورة الهامة، بما يسهم في خروج هذه الدورة في سنتها الأخيرة بتوصيات تُلبي شواغل الدول الأعضاء كافة. كذلك تؤيد المجموعة العربية البيان الذي أدلى به مندوب إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة حركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.337).

في الوقت الذي تؤكد فيه المجموعة العربية على أن الإطار المتعدد الأطراف وفقا لميثاق الأمم المتحدة هو الأسلوب الوحيد المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، تعرب بهذه المناسبة عن قلقها إزاء الجمود الذي يستبد بالهيئة منذ عام ٢٠٠٠ والذي يمنعها من التوصل إلى اتفاق بشأن توصيات نزع السلاح. وتدعو الدول الأعضاء كافة إلى تنفيذ التزاماتها الفردية والجماعية من خلال التعاون المتعدد الأطراف. وتؤكد إيمانها بدور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار.

كما تؤمن المجموعة العربية بالدور الهام الذي تؤديه هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. بوصفها الجهاز التداولي الوحيد المتخصص في تقديم توصيات بشأن المواضيع المتعلقة بنزع السلاح. كذلك تعرب المجموعة العربية عن قلقها البالغ لاستمرار الجمود الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح، منذ ما يقرب من عقدين من الزمن بسبب عدم توفر الإرادة السياسية للمضي قدما في اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن، يتضمن أيضا البدء بالتفاوض على اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة

النووية. وترحب المجموعة بالجهود المبذولة لكسر طوق هذا الجمود وآخرها نجاح العراق خلال رئاسته لمؤتمر نزع السلاح في شهر آب/أغسطس ٢٠١٣ في اعتماد المؤتمر المقرر الذي تضمن تشكيل فريق عمل غير رسمي لبحث إمكانية التوصل إلى برامج عمل المؤتمر.

لكي تكون الهيئة قادرة على تحقيق أهدافها، تدعو المجموعة العربية الدول الأعضاء إلى التحلي بالإرادة السياسية الجادة للاستفادة من هذه الآلية في تعزيز قضايا نزع السلاح، ومن ضمنها البند الأول في الدورة والمتعلق بتوصيات تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. إن المجموعة العربية إذ تدرك أن نزع السلاح النووي، على الرغم من كونه الأولوية القصوى لدورة الجمعية العامة الأولى المكرّسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨، لم ينعكس بشكل كاف في عمل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وفي الوقت الذي ترحب فيه المجموعة العربية بالدعم الذي حظي به اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11) المنعقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وبقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٨/٣٢ في ذلك الصدد، تعرب المجموعة عن أملها في أن يطرح الفريق الأول العامل مقترحات وأفكارا ملموسة يمكن أن تسهم في التقدم نحو الإزالة التامة والنهائية للأسلحة النووية في إطار زمني محدد وضمن سياق التوصل إلى معاهدة شاملة معنية بالأسلحة النووية.

تدعو المجموعة العربية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط بوصفها إحدى الأولويات القصوى بالنسبة لها. وتؤكد على ضرورة وفاء الأطراف المعنية بتنفيذ المواعيد النهائية التي حددتها خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠، وعلى أهمية عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن وقبل نهاية هذا العام. وتؤكد المجموعة أيضا على أن تأجيل مؤتمر عام ٢٠١٢ يرجع إلى رفض إسرائيل الانصياع إلى الإرادة الدولية ورغبتها في حيازة الأسلحة النووية في المنطقة. وفي ذلك السياق تجدد المجموعة العربية ترحيبها بالمبادرة التي طرحتها جمهورية مصر العربية أمام الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ والتي تضمنت خطوات تنفيذية ملموسة بشأن دعم الجهود الإقليمية والدولية الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. كذلك وردت في الرسائل التي وجهتها الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وإيران إلى الأمين العام للأمم المتحدة الواردة في الوثيقة (A/68/781) التي أكدت فيها دعمها لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. بينما تراقب الدول العربية عن كثب التطورات في هذا المجال، تؤكد المجموعة العربية على أن عدم تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ وخطة العمل لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي المعقود في عام ٢٠١٠ يمثلان انتهاكا لنظام عدم الانتشار وينالان من مصداقية معاهدة عدم الانتشار النووي وينعكسا سلبا على نجاح المؤتمر الاستعراضي القادم في عام ٢٠١٥.

إن المجموعة العربية إذ تطرح هذه الأولويات بشأن المواضيع المعروضة على الهيئة في دورتها الموضوعية لهذا العام، تدرك جيدا المهمة الشاقة الملقاة على عاتقنا جميعا. ولكن يجب أن لا يقف ذلك عائقا أمام تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدورة، بل أن يدفعنا إلى بذل المزيد من الجهود وبما يسهم في التوصل إلى توصيات ونتائج إيجابية من شأنها تحقيق تقدم ملموس في قضايا نزع السلاح العام والشامل والوصول إلى عالم ينعم بالسلم والأمان.

السيد وينسلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على توليكم رئاسة الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠١٤.

نود أيضا أن نعرب عن تهانينا إلى أعضاء المكتب ورئيسي الفريقين العاملين على توليهما لمهمتيهما. ونؤكد لكم، سيدي، دعم جنوب أفريقيا الكامل.

تؤيد جنوب أفريقيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا ونيجيريا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية على التوالي (انظر A/CN.10/PV.337).

إن التعددية والدبلوماسية المتعددة الأطراف ما برحت في قلب جهودنا الرامية إلى إيجاد حلول للتحديات التي نواجهها في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. لذلك نعتقد أن من المهم لهيئة نزع السلاح، بوصفها الهيئة التداولية الوحيدة في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، أن توافق على مجموعة من التوصيات المحددة بشأن بندين اثنين مدرجين في جدول أعمال الدورة الموضوعية النهائية من دورتها الحالية لفترة الثلاث سنوات.

وعدم القيام بذلك من شأنه مواصلة تقويض آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف فحسب، مما يؤثر سلباً بالتالي على السلم والأمن الدوليين.

فيما يتعلق بذلك البند من جدول الأعمال بشأن تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، يود وفدي أن يؤكد التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وحيث أن تلك المعاهدة هي الصك الدولي الوحيد الملزم قانونا والذي ينشئ معياراً عالمياً لمكافحة المزيد من انتشار الأسلحة النووية فضلاً عن الالتزام الملزم قانوناً بنزع السلاح النووي والتأكيد على الحق الثابت للدول في السعي من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإننا نظل ملتزمين بالنهوض بالامتثال الكامل لجميع أحكامها وتطبيقها عالمياً.

وفي حين أننا نرحب بالتقدم الكبير المحرز صوب تحقيق أهداف عدم الانتشار من المعاهدة، فما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم صوب نزع السلاح النووي تحقيقاً للمادة السادسة من المعاهدة، لا سيما بعد التعهدات القاطعة إزاء نزع السلاح النووي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمرات الاستعراضية المتعاقبة. وعدم الامتثال لالتزامات المادة السادسة وعدم تنفيذ الخطوات الملموسة التي اتفق عليها خلال المؤتمرات الاستعراضية من شأنه أن يقوض معاهدة عدم الانتشار كأساس لنزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار.

وما فتئت جنوب أفريقيا ترى أن الأثر الكارثي المحتمل للأسلحة النووية يشكل تهديداً خطيراً للبشرية. ولذلك، فقد شددنا على الأثر الإنساني والتهديدات والمخاطر الكامنة التي يشكلها امتلاك تلك الأسلحة واستخدامها والتهديد باستخدامها وانتشارها. وفي هذا السياق، كانت جنوب أفريقيا إحدى الدول الـ ١٤٦ التي شاركت في المؤتمر الثاني بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية المعقود في المكسيك في شباط/فبراير. وقدم المؤتمر اعترافاً واضحاً بأن الاعتبارات الإنسانية لا تزال مصدر قلق أساسي على مستوى العالم ويجب أن تكون في صلب جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية.

وجنوب أفريقيا تعلق أهمية خاصة على الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، أول اجتماع من نوعه للجمعية العامة، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (انظر A/68/PV.11). ومرة أخرى، كان ذلك الحدث تعبيراً قوياً عن دعم العمل من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية بغية الإسهام بطريقة عملية في السلام والأمن الدوليين.

ونود أن نكرر النقاط التي أشار إليها المتكلمون باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، ومفادها أن القرار

٣٢/٦٨، المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي“، هو إطار مناسب للسعي إلى تحقيق الهدف المبدئي لنزع السلاح النووي. ونحن بصدد حالة شاذة، ففي حين تخضع الأسلحة البيولوجية والكيميائية لصكوك دولية ملزمة قانوناً تحظر إنتاجها واستخدامها وتخزينها، وتنص على تدميرها نظراً لطابعها العشوائي والضرر غير المقبول الذي تسببه تلك الأسلحة اللاإنسانية، ما زالت الأسلحة النووية غير خاضعة لحظر مماثل حتى الآن.

وجنوب أفريقيا يسرها أن تكون جزءاً من المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية، ومافتئت تدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط. ونعرب عن خيبة أمل عميقة إزاء التأخير في تنفيذ القرار الصادر في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وقرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بشأن عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره دول المنطقة. ومازلنا نأمل أن يعقد ذلك المؤتمر على سبيل الاستعجال ودون مزيد من التأخير.

وجنوب أفريقيا تتطلع إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٥، التي ستبدأ بعد هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح مباشرة. لا بد لنا أن نستمر في وضع الأساس للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ لرصد امتثال الدول الأطراف كافة للالتزامات التي تعهدت بها في خطة عمل مؤتمر استعراض عام ٢٠١٠، بما في ذلك تعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل بإحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المؤدية إلى نزع السلاح النووي.

فيما يتعلق ببند جدول الأعمال بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، فقد أتيحت الفرصة في العام الماضي لفريق الخبراء الحكوميين لاستعراض عمل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وإمكانية زيادة توسعيه. وتم تكريم جنوب أفريقيا بشكل خاص بإسناد رئاسة الفريق إليها. وفي حين عكف الفريق على دراسة وافية لتراجع المشاركة في ذلك الصك، فقد أصيبت جنوب أفريقيا بخيبة أمل لعدم التمكن من إحراز أي تقدم بشأن التوسيع المحتمل للسجل.

لقد جادل البعض بأن سجل الأمم المتحدة ليس من إجراءات بناء الثقة لأنه يندرج تحت إجراءات الشفافية الطوعية. ولكن تلك الحجة معيبة، لأن مصطلحي ”الشفافية“ و ”اجراء لبناء الثقة“ مترادفان عندما يتعلق الأمر بتحديد الأسلحة التقليدية والأمن الدولي. ومع ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تأخذ في اعتبارها التطورات الدولية الأخيرة وضرورة بقاء ذلك الصك وثيق الصلة بإجراءات بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. ويرى وفدي أن سجل الأمم المتحدة سيظل في صميم مناقشتنا لهذا البند من جدول الأعمال.

ليس هناك من ينكر أن اعتماد معاهدة لتجارة الأسلحة من قبل الجمعية العامة قبل عام مضى قد غير مشهد النقاش بشأن تحديد الأسلحة التقليدية. فالمعاهدة تقترب بسرعة من دخول حيز النفاذ. ورئيس جنوب أفريقيا وقع على المعاهدة في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، وبدأت عملية التصديق عليها محلياً. والهدف الرئيسي من المعاهدة وضع أعلى المعايير الدولية الموحدة الممكنة بشأن تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، وهو المثل الأعلى النبيل الذي ينبغي لنا جميعاً أن نصبو إليه. وبموجب تلك المعاهدة، سيُطلب من الدول الأطراف اتخاذ عدد من الخطوات الملموسة على المستوى الوطني، وبالتالي زيادة تعزيز الإجراءات العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

أما بالنسبة لمسألة التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فما فتئت جنوب أفريقيا تشترك مع كولومبيا واليابان في تقديم ما يسمى مشروع القرار الجامع بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يقدم سنوياً.

ونحن نؤكد على أهمية الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثاني بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي كلل بالنجاح، ونتطلع إلى نجاح الاجتماع الخامس من سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل في حزيران/يونيه من العام الحالي.

ونحن نعتقد أنه، جنباً إلى جنب مع التدابير العملية الواردة في برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومن خلال تقديم التقارير الوطنية المعتادة، سيسهم ذلك أيضا في بناء الثقة بين الدول في مجال الأسلحة التقليدية.

في الختام، فإن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح تواجه تحدي عدم القدرة على إحراز أي تقدم لعدة سنوات حتى الآن. ونأمل أن تبدي جميع الوفود الإرادة السياسية المطلوبة وأن يتسنى لنا إحراز تقدم حقيقي خلال الدورة الحالية.

السيد بهاتاراي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠١٤، وأهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم. وأنا على ثقة بأنكم، بحكمتكم وخبرتكم، سيدي الرئيس، سوف تقودون مداولاتنا إلى خاتمة ناجحة، ووفدي يتعهد بالتعاون الكامل. أود أيضا أن أسجل خالص تقديرنا للسفير كريستوفر غريما، الممثل الدائم لمالطة، على جهوده الدؤوبة كرئيس للهيئة في العام الماضي. كما أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون على الملاحظات التي أدلى بها أمام الهيئة أمس.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

وللهيئة تاريخ يضم العديد من الإنجازات الملموسة التي أمكن تحقيقها بفضل ما لها من مبادئ ومبادئ توجيهية وتوصيات وضعت بتوافق في الآراء بشأن مجموعة من المسائل البالغة الأهمية. ومع ذلك، فقد كانت غير قادرة على تحقيق أي نتائج ملموسة على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية. وذلك الفشل ليس في التمشي مع الغرض من هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة في أهمية الهيئة. وتفهم نيبال أنه لا يمكن إلا لهيئة فعالة أن تسهم الإسهام الكبير في تحقيق الهدف النبيل المتوخى من الأمم المتحدة – صون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإن وفد بلدي لا يزال ينظر إلى أعمال الهيئة، بوصفها الهيئة التداولية الوحيدة في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف للنظام، على أنها أعمال هامة للغاية.

ومع التزام نيبال الراسخ بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، تؤمن نيبال إيمانا راسخا بنزع السلاح العام والكامل والسريع لجميع أسلحة الدمار الشامل. وتشارك نيبال بنشاط في حملة نزع السلاح الدولية الرامية إلى حظر انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل – النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية – والأسلحة التقليدية أيضا في جميع أنحاء العالم. وبصفة نيبال طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبصفتها من الموقعين على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن نيبال من الداعين بقوة إلى نزع السلاح والمدافعين عنه، ولا سيما نزع السلاح النووي.

ونعارض بشدة تسليح الفضاء الخارجي وندعم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية باعتبارها خطوات بالغة الأهمية نحو الأمام يمكنها أن تضفي معنى حقيقيا على نزع السلاح. وندين استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ونرحب بالتطورات الأخيرة المتعلقة بحماية منطقة الشرق الأوسط.

وتلاحظ نيبال مع القلق أن إنتاج الأسلحة التقليدية ونقلها والتجارة فيها، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، زادت أضعافا كثيرة في السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، مع الحفاظ على أن كل دولة لها حق مشروع في الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للدفاع عن النفس، فإن نيبال تؤيد بقوة عدم انتشار مثل هذه الأسلحة.

وتؤمن نيبال بأن الدعائم الثلاث لنزع السلاح النووي – نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية – تتساوى في الأهمية ويعزز كل منها الآخر، وبأن الحفاظ على قدسيتها ينبغي أن يستمر على هذا الأساس. وعلى النحو المبين في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، فإن الهدف النهائي للمجتمع الدولي ينبغي أن يكون تحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة.

وقد وقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بالدور المركزي المتمثل في كونها محفلا عالميا ومتعدد الأطراف بمعنى الكلمة من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لها أن تستفيد استفادة كاملة من جميع أجهزتها وكياناتها ذات الصلة – الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرها من الهيئات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح – التي يمكن للدول الأعضاء من خلالها التوصل إلى نهج مشترك للمبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك المبادئ التي تحكم نزع السلاح وتنظيم التسلح. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بعقد الجمعية العامة للاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي للمرة الأولى على الإطلاق في أيلول/سبتمبر الماضي، الأمر الذي شهد مشاركة رفيعة المستوى وعبارات تأييد قوية للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وشدد على أهمية نزع السلاح النووي لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

ويرى وفد بلدي أن تدابير بناء الثقة، ولا سيما تلك التي تم التعهد بها تحت رعاية الأمم المتحدة، وغيرها من العمليات المتعددة الأطراف، يمكن أن تكون مفيدة في تعزيز الشفافية والتفاهم فيما بين أصحاب المصلحة، والحد من التوتر، والتخفيف من خطر الأسلحة التقليدية، ولا سيما في مناطق النزاع، وتهيئة بيئة تفضي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين. وبالمثل، يمكن للآليات الإقليمية أن تكمل الجهود المبذولة على المستوى العالمي من خلال تهيئة أجواء تؤدي إلى تعاون فعال بين أصحاب المصلحة الإقليميين. غير أنه من الهام أن تراعي تدابير بناء الثقة، بغض النظر عمن يتخذها وينفذها، الظروف الخاصة بالبلدان والمناطق.

وبصفةنيبال مضيفا لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، فإنها على اقتناع بأن مثل هذه الآليات الإقليمية يمكن أن تقوم بدور تكميلي أكبر بكثير مما عليه الحال الآن في تعزيز السلام العالمي وجدول أعمال نزع السلاح على الصعيد العالمي في أقاليمها المختلفة. وتؤمن نيبال بأن المراكز الإقليمية قد تكون مفيدة أيضا في اللجوء إلى التوعية بنزع السلاح وعدم الانتشار لجمهور أوسع نطاقا من الطلاب والأشخاص العاديين، بما في ذلك عن طريق التعليم من قبيل ما ينتهجه مركز كاتماندو. وإنني أحث على أن يتم توفير موارد كافية للمراكز وأن يتم تعزيزها، وتشجيعها على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بينها والاستفادة منها على أكمل وجه.

وتولي نيبال أهمية كبيرة لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار بغية تعزيز الملكية والمداولات والمسؤولية الجماعية عن العمل العالمي الجماعي. وقد حان الوقت لتوسيع التعاون فيما بين الدول في بناء الثقة وتعميقه، وتعزيز الثقة وتعزيز الاستقرار الذي من شأنه تمكين

تلك البلدان من الحفاظ على الموارد الثمينة من أجل تنمية المشاعات العالمية.

وفي الختام، تؤمن نيبال بأن امتلاك أسلحة الدمار الشامل لا يضمن أمن الدولة. وإذا كان السلام والأمن والرخاء العالمي هي أهدافنا المشتركة، فيجب علينا نحن الدول الأعضاء أن نلتزم بتعزيز تلك الأهداف المشتركة من خلال بناء التوافق في الآراء. ويجب أن نتحلى بالقوة والإرادة السياسية الجماعية لتحمل مسؤولية جعل الهيئة هيئة توليد توافق في الآراء بحق وتمكينها من تقديم توصيات ملموسة إلى الجمعية العامة لخلق عالم أكثر أمنا لأنفسنا وللأجيال القادمة.

وتؤمن نيبال أننا إذ نقترب من نهاية دورة الثلاث سنوات لدورة الهيئة هذه، فإن المجتمع الدولي لا يمكن أن يتحمل إهدار فرصة أخرى للعمل متحليا بروح الوحدة. ومن هذا المنطلق، يتطلع وفدي إلى العمل عن كثب مع الجميع لإنجاح هذه الدورة، وتمهيد الطريق أمام المشاركة البناءة في التحضير للمؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٥.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم. وأؤكد لكم تعاوننا الكامل. ونود أن ننتهز هذه الفرصة أيضا لتأييد إعادة انتخاب أعضاء مجموعات العمل.

تواصل تركيا على الصعيد الثنائي ومن خلال البرامج والمبادرات المتعددة الأطراف، العمل من أجل تعزيز الأهداف المتوخاة من النزع الكامل للسلاح النووي وعدم الانتشار. ونؤمن أن المناقشات التي دارت في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، الذي عقد في أيلول/سبتمبر، ذات أهمية بالغة في هذا الصدد.

ولا تزال تركيا ترى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية لجهود نزع السلاح وعدم الانتشار. أما التعامل بطريقة متساوية ومتوازنة مع أركانها الثلاثة التي يعزز بعضها بعضا، فضلا عن تحقيق عالمية المعاهدة، فمن شأنه تعزيز نزاهة ومصداقية نظام معاهدة عدم الانتشار. وينبغي لنا أن نبذل قصارى جهدنا لتنفيذ خطة عمل مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على التزامنا بعقد مؤتمر دولي بشأن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وينبغي ألا يدخر المجتمع الدولي أي جهد، ولا سيما الجهات الداعية لعقد ذلك المؤتمر، من أجل تنظيمه في أسرع وقت ممكن. وينبغي ألا نغض النظر عن تأثيره على نجاح الدورة الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار.

وعلاوة على ذلك، يجب تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح بغرض تمكينه من الاضطلاع من جديد بدوره الفريد. وتؤمن تركيا بأن المؤتمر يمتلك الولاية والعضوية والنظام الداخلي اللازمة للاضطلاع بمهامه بفعالية. كما نتطلع إلى البدء الفوري والتبكير في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ونشدد على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونشجع جميع الدول على التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

كما ستواصل تركيا دعم الآليات الرامية إلى الحيلولة دون وقوع المواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل في الأيدي الآثمة، وضمان تحقيق الأمان والأمن النوويين، من قبيل عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، الذي قد أكمل للتو ثالث اجتماع مثمر له. وغني عن القول. تؤيد تركيا أيضا تأييدا تاما قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وأعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وحتى الآن قدمنا تقارير وطنية

ومصفوفات في أكثر من مناسبة. ونعمل الآن على استكمال مصفوفتنا وتقريرنا الوطني، بهدف تقديمه إلى اللجنة في أقرب وقت ممكن.

تتمتع كل دولة بالحق المشروع في تصنيع الأسلحة التقليدية واستيرادها وتصديرها ونقلها والاحتفاظ بها من أجل احتياجاتها الوطنية في مجالي الدفاع والأمن، لكننا بحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للآثار السلبية لتلك الأسلحة. ويشكل برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي المعني بالوسم والتعقب إسهامين هامين في جهودنا لمكافحة تلك الآثار السلبية. ونتطلع إلى إجراء مناقشات موضوعية في الاجتماع الخامس المقبل من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة، بهدف ضمان تنفيذهما الكامل والفعال.

وإن مواصلة تطبيق ضوابط التصدير الفعالة، من دون شك أساسية في تعزيز الأمن الدولي وكبح أنشطة الانتشار غير المشروعة. وتركيا دولة طرف في جميع النظم للرقابة لمراقبة على الصادرات وتود رؤية إضفاء الطابع العالمي على تلك الصكوك وتنفيذها بفعالية. من المعروف أن أهم الوسائل العملية لمكافحة الانتشار هي ضوابط التصدير الفعالة التي تطبقها البلدان المنتجة أو المصدرة.

وتقدم تدابير بناء الثقة، من ناحية أخرى، إسهاما هاما في إرساء السلام والأمن على الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية، الأمر الذي يعد أساسيا لتوفير مستقبل أفضل لشعوبنا. وتعزز تدابير بناء الثقة، بحكم طابعها الطوعي، التفاهم والتعاون المتبادلين، وبالتالي تسهم إسهاما هاما في حل المنازعات بالوسائل السلمية وغيره من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك السلامة الإقليمية.

وفي ذلك السياق، أود أن أؤكد على أهمية الشفافية. نقدر وندعم صكوكا مثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة بشأن النفقات العسكرية، ونؤيد إدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كفئة إلزامية في السجل.

ولذلك أثلج صدرنا إبرام معاهدة تجارة الأسلحة، التي تتضمن أحكاما هامة في ذلك الصدد، جنبا إلى جنب مع أحكام أخرى، بما في ذلك بشأن ضوابط التصدير. وتعد معاهدة تجارة الأسلحة إنجازا بالغ الأهمية، ونتطلع إلى إضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها بحسن نية.

قبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أنتقل إلى أعمالنا هنا في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. لقد أنشئت الهيئة باعتبارها هيئة تداولية لدعم جهودنا في المحافل الأخرى. وعلى مر السنين، صاغت الهيئة بنجاح مبادئ التوافق في الآراء، والمبادئ التوجيهية، والتوصيات بشأن عدد من الموضوعات.

وبالرغم من أن المداولات خلال هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح كانت مفيدة، فإن لم نتمكن من الاتفاق على توصيات مرة أخرى هذا العام، سيكون هذا العام هو السنة الخامسة عشرة من العمل على التوالي التي تمضي من دون إحراز نتائج ملموسة. وسيعني ذلك أننا عملنا بلا كلل لمدة ٤٥ أسبوعا – وبعبارة أخرى ١٠ أشهر – من دون أن نثبت أهمية الهيئة بصورة ملموسة.

ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نتفق على توصيات هذا العام. ولن يتسنى ذلك إلا من خلال إظهار مرونة وإرادة كافيتين، والتخلي عن النهج المتشددة والأخذ في الاعتبار الطابع التداولي للهيئة، الذي تصدر من خلاله الهيئة توصيات غير ملزمة.

السيد الكواري (قطر): أود في البداية تهنئتكم على انتخابكم رئيسا لدورة الأمم المتحدة الموضوعية لهيئة نزع

السلاح لعام ٢٠١٤ وتهنئة كافة أعضاء المكتب. وإننا على ثقة في أن خبرتكم ستساعد على نجاح مدولاتنا خلال هذه الدورة.

كما أضم صوت بلدي إلى بيان سلطنة عمان باسم المجموعة العربية وإلى بيان إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.337).

يأتي اجتماعنا هذا بعد الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة حول نزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11) في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وهو ما ترحب به دولة قطر وتعتبره مؤشرا على الأهمية المتزايدة التي يوليها المجتمع الدولي لمسألة نزع السلاح ومنع الانتشار. إلا أن هذه النظرة المتفائلة يجب ألا تنسينا أن الآلية الدولية لنزع السلاح بشكل عام، ونزع السلاح النووي بشكل خاص عرفت انتكاسة في عام ٢٠١٢، حينما عجزت الدول الوديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن عقد اجتماع عام ٢٠١٢ المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

لم يتم تحقيق أي تقدم في مداولات الهيئة منذ عام ١٩٩٩، و لم يتم تحقيق أي تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي منذ الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي عقدت عام ١٩٧٨، مما يطرح أكثر من علامة استفهام حول الجدوى من عقد هذه الاجتماعات سنويا إذ لم يتم تحقيق سقف أدنى من الأهداف التي يجب تحقيقها عقب انعقاد كل دورة. وهنا وجب التأكيد على أن الهدف من الاجتماعات التي تعقدها الهيئة ليس هو الاجتماع فقط بل الخروج بنتائج وتوصيات ملموسة، من شأنها أن تساعد على تحقيق قفزة نوعية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، من خلال التوصل إلى توافق في الآراء من شأنه أن يهيئ الأرضية للتوصل إلى إنشاء معاهدة شاملة للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وهنا أود التعبير عن قلق دولة قطر من حالة الجمود التي يوجد فيها مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٩٦ بسبب غياب الإرادة السياسية في التوصل إلى اعتماد جدول أعمال المؤتمر.

لقد كان من ضمن نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ اعتماد قرار يتضمن خطوات محددة نحو تنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ حول جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وقد كان ذلك القرار في حينه شرطا للتمديد اللانهائي للمعاهدة. ومن ضمن هذه الخطوات المحددة تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بالتنسيق مع الدول الوديعة للمعاهدة ودول المنطقة من أجل تسمية البلد المضيف واسم الميسر وتاريخ انعقاد المؤتمر. وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية وأطراف دولية أخرى من أجل انعقاد ذلك المؤتمر في الوقت المحدد، إلا أن المؤتمر لم يعقد لعدم رغبة دولة واحدة في المنطقة الانضمام إلى الدول المؤيدة لانعقاد المؤتمر الذي يهدف إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ونود التأكيد أنه لا يمكن تصور إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مادامت إسرائيل لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهنا تعيد دولة قطر التأكيد على موقفها وموقف المجموعة العربية بخصوص ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وإذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية جادة في تعزيز آلية نزع السلاح، فإن السبيل إلى تحقيقه واضح، ألا وهو اتخاذ خطوات ملموسة وجادة من أجل نزع أسلحتها

النووية والامتناع عن إجراء أي تجارب نووية. ولعل من أهم الخطوات التي يجب القيام بها من أجل تحقيق ذلك، دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الانضمام إليها. أما الخطوة الثانية فتكمن في قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقم بذلك بعد بالمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لم تدخل بعد حيز التنفيذ بسبب عدم مصادقة ثمان دول من الدول الـ ٤٤ التي يستوجب مصادقتها على المعاهدة من أجل دخولها حيز النفاذ.

إن دولة قطر حريصة على تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتفعيل الركائز التي تستند إليها المعاهدة، وهي عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، نجدد الترحيب بالمبادرة التي أطلقتها جمهورية مصر العربية أمام الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، التي تهدف إلى تبني خطوات ملموسة لدعم الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. كما نرحب بالرسائل التي وجهتها الدول العربية وإيران إلى الأمين العام للأمم المتحدة، التي أكدت فيها على دعمها للمبادرة المصرية (انظر A/68/781). كما تعيد دولة قطر التأكيد على موقفها وموقف المجموعة العربية بشأن انعقاد مؤتمر ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن، وتحديد تاريخ جديد لانعقاد المؤتمر. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن التأخر في تحديد تاريخ انعقاد هذا المؤتمر سيثير شكوكا حول حسن نية الدول الحائزة للأسلحة النووية في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ،كما سيكون له تأثير سلبي على معاهدة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

كما سيكون له تأثير سلبي على معاهدة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

السيدة ستريت (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولّيكم رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٤. وأستراليا سعيدة بأن تراكم، سيدي، تترأسون الهيئة، ويمكنكم الاطمئنان إلى دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملَين.

وكما قلتم أمس، سيدي الرئيس، فإنَّ أمامنا عملاً هاما. وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة عند منعطف حاسم، بعد أن أخفقت في التوصل إلى نتيجة متَّفق عليها طوال ١٥ عاما. ومصداقيتها وأهميتها على المحك. ومع أنّ المستويات العالية من الطموح هامة دائما، فإنه يتعين علينا أن نكون أحياناً واقعيين ومقتنعين بالتقدم التدريجي. وفي هذا الصدد، نتفق مع الفكرة التي أعرب عنها ممثلو بعض الوفود الأخرى، ومفادها أنَّ هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ترى هذه السنة أنَّ توصيات توافق الآراء المتواضع أفضل من عدم وجود نتيجة على الإطلاق.

وأستراليا ماضية بإيلاء الأولوية العليا للمضيِّ قدُما ببرنامج عدم الانتشار ونزع السلاح. وقد شهدت الشهور الإثنا عشر الماضية اهتماماً متزايدا بهذا المجال. وقد شاركت بنشاط في جميع المناسبات الرئيسية المدرجة على الجدول الزمني، بما يشمل اجتماع الجمعية العامة رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11)، المؤتمر المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة، والمعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي تستضيفه المكسيك ومؤتمر قمة الأمن النووي الأخير بطبيعة الحال. وشاركت أستراليا أيضا في الفريق العامل مفتوح باب العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بتزع السلاح النووي وفريق الخبراء الحكوميين، لتقديم التوصيات

بشأن الجوانب الممكنة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي طال انتظارها، ويجري إعدادها في جنيف حاليا.

وفي الجوّ الراهن من الاهتمام الدولي الشديد بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، تعتقد أستراليا أنَّ هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة يمكنها وينبغي لها أن تؤدي دوراً بنَّاءً. وهذه الدورة للهيئة تأتي قُبيل الدورة الثالثة تماما للَّجْنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض معاهدة عام ٢٠١٥. ومن خلال مداولاتنا طوال الأسابيع الثلاثة المقبلة، يمكننا أن نسهم في تعزيز البيئة الضرورية للمناقشة المركَّزة والمنتجة في تلك الدورة بشأن تنفيذ المعاهدة، التي تبقى بالنسبة لأستراليا ركناً أساسيا من نظام عدم الانتشار ونزع السلاح.

إنَّ الصحة الجيدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمر استعراض ناجح في عام ٢٠١٥ ينبغي أن يكونا الهدف الرئيسي لأغلبيتنا. وتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ أساسي للمضي بنا أكثر نحو هدفنا المشترك المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية. والمؤتمرات المعقودة مؤخرا في النرويج والمكسيك، التي سلطت الضوء على التداعيات الإنسانية المدمِّرة المترتبة على الأسلحة النووية أوضحت بجلاء تام لِمَ يتعين علينا أن نواصل عملنا نحو ذلك الهدف.

ويجب أن نجد وسائل عملية وواقعية لتحقيق نزع السلاح النووي. وأن نفعل ذلك معا، معترفين بأنّ التقدم في نزع السلاح النووي يُحرَز بسهولة غالبا في جوٍّ من الثقة – جوٍّ مؤات للشفافية وبناء الإرادة السياسية للابتعاد عن الأسلحة النووية. والواقع أنه ليست هناك طريق مختصرة إلى نزع السلاح النووي. ويتعين علينا أن نعمل بجد ومنهجية ونبني بناءً متماسكاً، إذا كنا سنبدأ نزع سلاح العالم.

إنّ أستراليا والزملاء أعضاء مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح دأبوا على العمل قبل دورة اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لاقتراح الخطوات العملية التي يمكنها أن تُسهم في شفافية نووية أكبر، وفي المزيد من خفض الترسانات، وإلغاء حالة التأهب وعقد مؤتمر حول منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وسحب المادة العاشرة والأمن الأكبر للأسلحة والمواد النووية. ومواقف مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بشأن العديد من تلك المسائل ستُنجَز في الاجتماع الوزاري للمبادرة في هيروشيما في ١١ و ١٢ نيسان/أبريل، وإننا نتطلع إلى تشاطرها مع الوفود في دورة اللجنة التحضيرية في وقت لاحق من هذا الشهر.

والخطوة المنطقية التالية في عملية نزع السلاح بالنسبة لأستراليا هي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يمكننا أبدا الوصول إلى هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية – ولا أن نحافظ على مثل هذا العالم – بدون التفاوض بشأن الضوابط الصارمة المتعلقة بالمواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وفريق الخبراء الحكوميين يتيح لنا أفضل فرصة منذ ولاية شانون لأن نستكشف في سياق متعدد الأطراف المجموعة الواسعة من المكوِّنات التي تُفضي إلى معاهدة. والمهم أنَّ الفريق سيسهم أيضا في المضي قدُماً بجدول أعمال مؤتمر استعراض عام ٢٠١٠، وإضافة زخم جديد لأعمال مؤتمر نزع السلاح، الذي اصطدم بأوقات صعبة مثل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

والخطوة الملموسة الأخرى نحو نزع السلاح النووي ستكون بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهي أكثر من التزام عملي بعدم تجريب الأسلحة النووية، إنها رمز تعهُد أوسع بمنع المزيد من تطورها. وأستراليا ترحب بإعلان بعض الدول التي يُنتظَر أن تصدِّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقفاً اختياريا لتجاربها النووية،

وتواصل دعوتها جميع البلدان الحائزة للسلاح النووي وبلدان المرفق ٢ الأخرى التي لَمّا تصدِّق على المعاهدة أن تفعل ذلك.

ومن الواضح أنه لا يزال هناك ثغرات في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وأستراليا تقدِّر دور المبادرات الإقليمية في توفير تركيز تكميلي، وتعزيز الجهود العالمية ومعالجة الشواغل ومظاهر عدم الأمن الإقليمية المحددة. وهي تدعم بقوة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والجهود الجارية لعقد مؤتمر في أقرب فرصة. وإننا ندعو جميع الدول في الشرق الأوسط إلى المشاركة بروح من التعاون الحقيقي والبنَّاء لإحداث ذلك.

وكما أشار نائب الأمين العام إلياسون أمس (انظر A/CN.10.PV.337)، كان عام ٢٠١٣ سنة ناجحة للمجتمع الدولي لنزع السلاح، وينبغي لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أن تجد سبيلا إلى الاستفادة من هذا النجاح. وفي الحقيقة، فإنَّ الشهور الإثني عشر الماضية كانت منتجة بشكل خاص في النهوض بالعمل العالمي المتعلق بالحدّ من الأسلحة التقليدية، مع إقرار الجمعية العامة على سبيل المثال بمعاهدة تجارة الأسلحة، التي كانت أستراليا أحد مؤلفيها، بأغلبية ساحقة من الدول. واتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١١٧ (٢٠١٣) في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الذي طرحته أستراليا لتعزيز العمل الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع وسوء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كان أيضاً حدثاً هاماً في هذا المجال واستفاد من معاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصكّ التعقُّب الدولي.

ويبقى التزام أستراليا بمعاهدة تجارة الأسلحة قوياً كما كان دائما. ومع بدء نفاذها على قاب قوسين أو أدنى، يجب أن ينصبّ اهتمامنا الآن على التنفيذ الفعال لها. وأستراليا بدورها تواصل تقديم الدعم للبلدان الأكثر تضرراً بالانتشار العشوائي للأسلحة التقليدية، عبر مرفق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة. ويسرّ أستراليا أيضا أن تعمل إلى جانب مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والمانحين الآخرين للمرفق، لمساعدة البلدان على تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل كليهما. وتدعو أستراليا الآخرين إلى المساهمة بسخاء للمرفق الجديد الواعد.

ويتطلع الوفد الأسترالي إلى المناقشات المقبلة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بشأن تدابير بناء الثقة، التي ستدعم التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل. ونأمل أيضا في أن ترسي مناقشاتنا هنا الأساس لاجتماع خامس يُعقَد مرة كل سنتين للدول بشأن برنامج العمل، من المقرر عقده في حزيران /يونيه – وهو اجتماع يتقدم بجدول الأعمال ويمضي بنا قدُماً نحو هدفنا النهائي المتمثل في إنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح.

وقبل أربعة أيام، بمناسبة اليوم الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بها، جرى تذكير المجتمع الدولي بالتأثير المروِّع على المدنيين من الألغام المضادة للأفراد. وتحثّ أستراليا على مواصلة تسخير المساعدة الوطنية والدولية والتعاون والتنفيذ الكاملين والفعالين لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ويسر أستراليا أن تكون قد أصبحت الآن دولة طرفاً في الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، وتشجِّع الزخم المتواصل المتعلق بتعميم هذين الصكين الهامين، اللذين يسعيان إلى الحدِّ من الأضرار الفظيعة التي سبَّبتها تلك الأسلحة الفتاكة.

وكما ذكر الرئيس عن صواب بالأمس، في الماضي أنتجت هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح وثيقة ختامية قيّمة، وبوسعها أن تفعل ذلك مرة أخرى. ومناقشاتنا في الأسابيع المقبلة سوف تتيح لنا جميعا الفرصة للانخراط بصورة موضوعية

لمساعدة الهيئة في كسر طوق الاحتباس. ونهيب بجميع الوفود والأفراد التحلي بالمرونة والإبداعية لتحقيق ذلك الهدف وإعادة وضع الهيئة على مسارها الصحيح.

السيد لينارت كولر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): بعد أن قاد ممثلا بيرو ومالطة على التوالي على نحو رائع هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح خلال السنتين الماضيتين، تتشرف الهيئة الآن بترؤسكم لها، سيدي، خلال مرحلتها الأخيرة من الدورة الثلاثية الحالية.

بعد ١٥ عاما من مداولات مستفيضة، حان الوقت لهيئة نزع السلاح للوفاء بولايتها المنصوص عليها في الفقرة ١١٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢) وذلك بالموافقة على التوصيات التي ستقدم إلى الجمعية العامة. وفي ضوء المنجزات والتطورات الحالية بشأن قضايا نزع السلاح التي تناقش في منتديات أخرى، فإن أي حصيلة موضوعية في الفريقين العاملين ليست مستصوبة فحسب، بل غاية يمكن إدراكها، لذلك ينبغي للهيئة أن تركّز على توطيد القاسم المشترك الناشئ من مداولاتنا الجماعية على مر السنين ليتسنى الاتفاق على نتيجة موضوعية بتوافق الآراء في نهاية الدورة الحالية.

تؤيد النمسا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في السابق ممثل اليونان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتنا الوطنية.

إن النمسا ملتزمة، التزاما كاملا بالتقدم الموضوعي في جميع منتديات نزع السلاح ذات الصلة، في جملة أمور، في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومؤتمر نزع السلاح وخاصة الجمعية العامة بموجب المادة ١١ من الميثاق. خلال السنوات الخمس السابقة، ما فتئت النمسا تشعر بالتشجيع جراء الدعم الواسع الذي تحظى به القرارات الرامية إلى المضي قُدما في جدول أعمال نزع السلاح الذي يتراوح من القرار ٦٤/٦٤ بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح، والقرارين ٩٣/٦٥ و ٦٦/٦٦ بشأن تنشيط مؤتمر نزع السلاح، والقرارين ٥٦/٦٧ و ٤٦/٦٨ بشأن المضي قُدما في المفاوضات المتعددة الأطراف حول نزع السلاح النووي.

في العام الماضي، التأم الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بنزع السلاح النووي في جنيف وأظهر بوضوح أن الانشقاقات المتصورة بشأن مسائل نزع السلاح النووي، تنشأ من الانقسام الاصطناعي بين النُهج التراكمية والشاملة التي يمكن معالجتها بطريقة منتجة من خلال الحوار الشفاف والموثوق وبالتركيز على الأهداف المشتركة. إن تقرير الفريق الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء ويضم طائفة من الاقتراحات عن كيفية النهوض بجدول أعمال نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف المرسل من الأمين العام إلى الهيئة ينبغي أن يكون إلهاما لمداولاتنا في الفريق العامل الأول. وبصورة مماثلة فإن ملخص الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد في نيويورك عملا بالقرار ٣٩/٦٧ (انظر A/68/PV.11) يعتبر وثيقة هامة أخرى تجسّد بدقة الأولوية الواضحة للأغلبية الساحقة من الأعضاء من أجل تحقيق تقدما بشأن نزع السلاح النووي، لا سيما فيما يتعلق بالضرورة الإنسانية لنزع السلاح النووي.

وبحلول نهاية هذا العام ستستضيف النمسا في فيينا المؤتمر الدولي الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وبالنسبة لنا فإن نزع السلاح النووي مهمة عالمية ومسؤولية جماعية كما تم التعبير عنها بصراحة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. إن النمسا إذ يسّرت لخطة العمل الخاصة بنزع السلاح النووي في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، ترى أن الامتثال الكامل والسريع للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار أمر في غاية الأهمية. وتتطلب الجهود الدولية في نزع السلاح النووي تحول سريع في النموذج المتبع، ليس أقلها في ضوء خطر زيادة انتشار الأسلحة النووية الذي لا يمكن

منعه في نهاية المطاف إلا بالاقتران بنزع السلاح النووي الموثوق الذي لا رجعة فيه. وترى النمسا أن مذهب الردع النووي من بين الدوافع الرئيسية للانتشار وعدم الأمن الجماعي حيث ينصب التركيز فيه على الأثر الإنساني للأسلحة النووية، مما يعزز من المفهوم الهام جدا للأمن البشري بشكل عام. إن زيادة الوعي الدولي إزاء الأثر والتداعيات الإنسانية المدمرة للأسلحة النووية له تأثير إيجابي على المناقشات الدولية ويؤدي إلى مزيد من التفهم لضرورة القضاء على ذلك الخطر.

بالأمس، أشار نائب الأمين العام إلياسون في ملاحظاته إلى ”زيادة توافق الآراء العالمي بشأن الآثار الوجودية للاستعمال المحتمل للأسلحة النووية“ (انظر A/CN.10/PV.337) ويوجد حق تأييد ساحق لترسيخ الحتمية الإنسانية في مناقشاتنا بشأن الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وتتوق النمسا إلى مشاركة بناءّة في المناقشات في مؤتمر فيينا بطريقة تتناسب مع إلحاحية تحقيق ذلك للهدف المشترك.

بينما تقر النمسا تماما بالحق الثابت في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية كما يرد ذلك في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، فإن القانون الدستوري النمساوي، لا يحظر فقط الأسلحة النووية، ولكنه ييسّر أيضا إلى هدف الحصول على الطاقة بالانشطار النووي. وحاليا لدى الحكومة النمساوية برنامج عمل يؤكد مجددا الالتزام بسياستنا المناهضة لمحطة الطاقة النووية التي تأخذ في الحسبان مبدأ الخيار الحر لمزيج الطاقة. ذلك المبدأ الفائق الأهمية أعيد تأكيده في القرار ٢٨٨/٦٦ الذي يؤيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة ويقر بأن أنشطة البلدان في المسائل الواسعة المتعلقة بالطاقة على جانب كبير من الأهمية وترتب أولوياتها وفقا للتحديات الخاصة بها والقدرات والظروف، بما في ذلك مزيجها من الطاقة. إزاء تلك الخلفية من الواضح أن أي تركيب يمكن أن يفسر بوصفه تعزيزا للاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل توليد الطاقة بطريقة عامة سيتعارض مع النتيجة الأنفة الذكر التي تم التوصل إليها على أعلى مستوى سياسي. وعلاوة على ذلك، وكما شدد وفدي مرارا وتكرارا خلال الدورة الثلاثية الحالية، فإن أي مناقشات بشأن ذلك الموضوع ينبغي أن تتم في المنتديات ذات الصلة كما قررت الجمعية العامة وبشكل ملحوظ جدا في القرار ١١٤٥ (د- ١٢) بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن تدابير بناء الثقة العملية في ميدان الأسلحة التقليدية أدوات على درجة عالية من الأهمية لتخفيف حدة التوترات بين الدول وتعزيز السلم والأمن الدوليين. ترحب النمسا بالتقدم الذي تحقق حتى الآن في الفريق العامل الثاني وتتوق إلى المزيد من المداولات البناءّة. ومن منظورنا ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب أيضا إلى الجهود الجارية حاليا والهادفة إلى كبح استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان لحماية السكان المدنيين. في ذلك السياق، أود أن أشدد مجددا على الأهمية التي تعلّقها النمسا على الاتفاقيات التي تحظر الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية.

إن تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة ليس أمرا هاما من منظور سيادة القانون فقط، بل أيضا من حيث بناء الثقة في ذلك المجال. لذلك تتوق النمسا إلى دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيّز النفاذ بسرعة، وتتوخى إيداع صك التصديق عليها قبل الصيف.

في الختام، أود أن أكرر إيماننا الراسخ بأن ولايتنا يمكن إنجازها بالتركيز في الفريقين العاملين على توطيد تلك العناصر المفضية إلى توافق الآراء. وفي ذلك الصدد، تقدر النمسا تقديرا خاصا قيام رئيسي الفريقين العاملين بإصدار مسودتين مدمجتين في الفترة المتخللة بين الدورات لتنظر فيها الدول الأعضاء أيضا.

أود أن أؤكد لكم يا سيادة الرئيس بأن النمسا التي تشغل منصب أحد نواب رئيس الهيئة تتطلع إلى الانخراط البنّاء مع جميع الوفود للتوصل إلى نتيجة موضوعية في ختام هذه الدورة الثلاثية.

السيد سركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على ما تحليتم به من صبر وقدرة احتمال خلال المداولات طوال اليوم. وبالنيابة عن وفدي، أود أن أهنئكم، سيدي، وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم. ويعرب وفدي أيضاً عن تقديره لرئيسي الفريقين العاملين لما بذلاه من جهد خلال دورة عام ٢٠١٣، فضلاً عن تعهدهما بمواصلة تيسيرهما المفيد في دورة ٢٠١٤. ونود أيضا أن نتوجه بالشكر للسفير كريستوفر غريما، ممثل مالطا، على ريادته وإسهامه في المضي قدماً بالعمل الذي تضطلع به هيئة نزع السلاح في دورة ٢٠١٣.

ونيجيريا تؤيد البيان الذي أدلي به الممثل الدائم لإندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي أُدلي به باسم المجموعة الأفريقية (انظر A/CN.10/PV.337).

وتؤكد نيجيريا على أهمية هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تتعامل مع عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وإذ نقدر فائدتها ونقر بإمكانياتها بوصفها المحفل المختص لمناقشة نزع السلاح النووي الشامل، نود أن نشير أيضا إلى أن اللجنة بحاجة إلى تبسيط أساليب عملها وتحسينها بغية تحقيق الهدف المنشود الذي أنشئت من أجله. والأولوية القصوى لهذه الهيئة، كما نعتقد، لا تتمثل في معالجة المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي الشامل وعدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل إنها تتمثل أيضا في كفالة أن تشمل مداولاتها القضايا المتعلقة بحماية الدول غير النووية من التهديد أو استخدام الأسلحة النووية من قبل الدول الحائزة لتلك الأسلحة.

إن نيجيريا تؤمن إيماناً قوياً بأن استمرار وجود الأسلحة النووية على كوكبنا لا يزال يشكل تهديداً وجودياً للبشرية جمعاء. وعليه، فإن تطويرها وحيازتها ونشرها ينطوي على انتهاك سافر لكل المبادئ المتفق عليها لحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية والقانون الدولي. وصيانة تلك الأسلحة وتحديثها ليس باهظ التكاليف فحسب، بل إنه يستنزف الموارد الشحيحة التي يمكن استخدامها خلافاً لذلك في النهوض بعالم أفضل وغير ذلك من المساعي الإنسانية السلمية الصحية والبناءة.

والأسلحة النووية، بحكم تعريفها، هي أسلحة للدمار الشامل. والبشرية قد عاشت على الحافة لفترة امتدت زمناً طويلاً. وقد ثبت مراراً وتكراراً أن الأسلحة النووية أسلحة غير إنسانية وغير مقبولة ينبغي حذفها من قائمة الأسلحة العالمية.

وفي هذا الصدد، نشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦ (انظر A/51/218)، التي لا يمكن أن تكون أكثر وضوحا، بشأن عدم مشروعية الأسلحة النووية وأثرها الضار على التاريخ البشري. ومن المهم أن نسعى جاهدين لتحقيق الهدف النهائي من العملية العالمية لنزع السلاح النووي الشامل وعدم الانتشار، وإيقاف دوامة الانزلاق إلى فوضى لا داعي لها قد يسببها تفجير عارض أو متعمد لأسلحة نووية.

لقد انضمت نيجيريا إلى معاهدة بليندابا لإثبات التزامها بعالم خالٍ من الأسلحة النووية، والمساعدة على تخليص البشرية من سيف ديموقليس المشهر فوق رأسها لأكثر من ستة عقود حتى الآن. ومن هذا المنطلق، تدعو نيجيريا الدول الأعضاء الأخرى إلى دعم الجهود الرامية إلى تكرار ذلك الاجراء في الأجزاء المتبقية من العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط، حيث لم تنشأ مناطق خالية من الأسلحة النووية.

ونيجيريا تشدد أيضا على ضرورة التنفيذ الكامل لخطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠

للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ونيجيريا تؤكد مرة أخرى التزامها بالتنفيذ الكامل لركائز المعاهدة الثلاث: نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وما من شك أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار لا يزالان هما الهدف النهائي، ولكن علينا جميعا أن نضطلع بدور بناء لضمان أن تكون الركيزة المتبقية، أي الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، متاحة لجميع الدول التي ترغب في استخدامها.

وبالنظر إليها معاً كوحدة واحدة، فإن ضمانات الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وتطبيقها تشكل إجراءات يمكن فعلاً أن تنقذ عالمنا وتفيد البشرية جمعاء. ونيجيريا إذ تعتبر الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها، ستواصل دعم حصول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات أمنية عالمية غير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانوناً بشأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها تحت أي ظرف من الظروف.

وأحد جوانب مداولاتنا خلال هذه الدورة يركز على توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، بينما يتناول الجانب الآخر التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وفي حين أن دور هيئة نزع السلاح في بلورة تلك المفاهيم معروف جيداً، ينبغي للهيئة أن تمضي خطوة أخرى إلى الأمام من خلال ترجمة المفاهيم إلى واقع ملموس.

ونيجيريا ترى أنه لا بد من تسليط الضوء على التدابير التي اتخذت في الآونة الأخيرة للتصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ووفدي يشيد بالنتائج الناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه مكافحته والقضاء عليه، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

وهناك عدد من الدول في أفريقيا تعاني من الاتجار غير المشروع في تلك الفئة من الأسلحة، وخصوصا تلك الدول التي تدور نزاعات على أراضيها. لذلك، ندعو جميع الدول إلى دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى مواجهة خطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك المكون المهم المتمثل في الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

ووفدي يؤيد بشدة معاهدة تجارة الأسلحة. وقد وقعت نيجيريا على المعاهدة وأودعت وثيقة التصديق عليها في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، وهي بذلك تصبح ثالث دولة تفعل ذلك. ونحث جميع الدول على ضمان دخولها حيز النفاذ والتنفيذ. وكأول صك عالمي ملزم قانوناً لتنظيم التجارة في الأسلحة التقليدية، يمكن لتلك المعاهدة منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والقضاء عليه من خلال منع تسريبها للاستخدام النهائي غير المرخص به من قبل مستخدمين نهائيين غير مرخص لهم وجهات فاعلة من غير الدول. ومن حيث المبدأ، فإن تطبيق الدول الأعضاء لها من شأنه أن يخفض المعاناة الإنسانية، فضلاً عن الإسهام في تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وإذ تواصلون، سيدي الرئيس، توجيه مداولاتنا في هذه الدورة، وكإجراء لبناء الثقة، يحدونا الأمل أن يتمكن الفريق العامل الثاني، المكلف بمناقشة أجزاء من هذه المعاهدة التاريخية، من إبراز ضرورة الاستمرار في توضيح فائدة تلك المعاهدة، حتى ونحن نمضي صوب دخولها حيز النفاذ.

مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد من المسائل بالغة الأهمية بالنسبة لبلدي والمنطقة، حيث تظل المساعدة التي تقدمها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في غاية الأهمية وجديرة بالثناء. ونأمل في استيعاب تلك الحقيقة في الوثيقة الختامية لهذه الدورة.

وتود نيجيريا تسليط الضوء على جهود مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح من حيث إسهاماتها في إجراءات نزع السلاح والتحديات المقبلة الأخرى. ويحيط وفدي علماً بالإسهام القيم لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، لا سيما تقديم المركز للمساعدة في بناء القدرات والمساعدة الفنية للكثير من الدول في أفريقيا.

أخيراً، أؤكد لكم التزام وفدي بالعمل بشكل بناء للاضطلاع بولاية هيئة نزع السلاح، على النحو الذي برز في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونأمل أن تبدي الدول الأعضاء المرونة الكافية في مداولاتنا خلال الأيام المقبلة.

السيد فام كوانغ هيو (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بمشاركة المتكلمين السابقين في الإعراب عن تهانئنا لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠١٤، وكذلك لأعضاء المكتب الآخرين ولرؤساء الأفرقة العاملة. ووفد بلدي مقتنع بأن دورة هذا العام، تحت قيادتكم المقتدرة، ستكلل بالنجاح.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به السفير ديسرا بيركايا، سفير إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وإذ نشرع في مداولاتنا هذا العام في إطار هيئة نزع السلاح، فإن الصورة الإجمالية لشؤون نزع السلاح لا تزال توفر لنا أساسا متينا للتفاؤل من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وثبت أن نزع السلاح وتحديد الأسلحة، على الرغم من صعوبتهما، ممكنان عمليا باتخاذ قرارات الجمعية العامة وتنفيذ عدد من المبادرات. ويعد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الأول من نوعه المكرس لنزع السلاح (انظر A/68/PV.11) والقرار ٣٢/٦٨ المتخذ متابعة له شاهدين على التزامنا بهذه المسألة الهامة. وأنتج عدد من الأفرقة العاملة العديد من المنجزات المستهدفة، بما في ذلك ما يتعلق بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف وإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ومع ذلك، سيلزم بذل جهود أكبر تدفعنا إلى الأمام بدرجة كبيرة بشأن عدد من المسائل الأساسية. أما إحراز تقدم بشأن مسائل مثل إبرام اتفاقية متعلقة بنزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، وإنشاء منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية فلا يزال أمرا بعيد المنال. ولا تزال معالجة التوازن في تنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مستمرة بما فيه الكفاية. وتحتاج الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وبخاصة مؤتمر نزع السلاح، أن يتم إحياؤها وذلك من أجل الاضطلاع بولايتها. وفي هذا الصدد، وإذ نحن في نهاية دورة السنوات الثلاث لهيئة نزع السلاح، فإنه ينبغي، في رأينا، أن يؤخذ في الاعتبار بعض النقاط الرئيسية في مداولاتنا.

أولا، إن تنشيط هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح مسؤولية مشتركة وجماعية على عاتق الدول الأعضاء. وبالاشتراك مع مؤتمر نزع السلاح، الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف، واستكمالا له، فإن هيئة نزع السلاح تعمل بمثابة الآلية المركزية لنجاح نزع السلاح. أما استخدام الممارسات والمبادئ الأساسية بشكل مستمر، على النحو المتفق عليه بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع

السلاح، والأفكار المبتكرة فيمكن أن تفضي إلى مناقشات ذات صلة بتحقيق مزيد من النجاح، وستفضي إليها. وفي هذا الصدد، ستكون الهيئة بالفعل ذات فائدة كبرى باعتبارها المنتدى التداولي الوحيد الذي عهد إليه المجتمع الدولي بنزع السلاح.

ثانيا، إن مداولاتنا بشأن تقديم توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ينبغي أن تضع في اعتبارها ضرورة تحقيق التوازن بين المسائل الثلاث وهي نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة، ولا سيما فيما يتعلق بالإعداد للدورة الأخيرة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. ويجب أن تشدد تلك المناقشات أيضا على ضرورة أخذ شواغل الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاعتبار، بما في ذلك المسألة الخطيرة المتمثلة في عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أقرب وقت ممكن. كما سيكون من المفيد التأكيد على أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ دون إبطاء، فضلا عن الدور الذي تضطلع به الدول الحائزة لأسلحة نووية في هذا الصدد. وينبغي أن يسير ذلك جنبا إلى جنب مع إحراز المزيد من التقدم بشأن الضمانات الأمنية السلبية، وإبرام اتفاقية بشأن نزع السلاح النووي في نهاية المطاف، الأمر الذي ظهرت ضرورته بشكل واضح في الآونة الأخيرة في جميع المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

ثالثا، في مداولاتنا بشأن الأسلحة التقليدية، من الأهمية بمكان أن نسلط الضوء على حق الدول المشروع في الدفاع عن النفس، ومن ثم الحق في استيراد الأسلحة التقليدية، والحفاظ عليها وإنتاجها من أجل الاحتياجات الدفاعية والأمنية المشروعة. وينبغي ألا تقوض هذا المبدأ الحاسم أي مبادرة جديدة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة بشأن الأسلحة التقليدية. وتتوقف تدابير بناء الثقة في هذا المجال على تعزيز البيئة الدولية التي تلتزم فيها جميع الدول بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وبمبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية. ولن تكون تدابير بناء الثقة ذات فعالية ملموسة إلا في بيئة من هذا القبيل.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على دعمنا القوي لكم، سيادة الرئيس، وعلى التزامنا الراسخ بالعمل معا من أجل تحقيق النجاح النهائي لهذه الدورة الهامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية الذي يرغب في ممارسة حق الرد.

السيد إبراهيم (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): أود الإشارة إلى الادعاءات التي لا أساس لها التي ذكرها ممثل النظام الفرنسي هذا الصباح (انظر A/CN.10/PV.339). يبدو أن السياسة العدائية لنظام بلده تعتزم تزوير تقارير بعثة التحقيق برئاسة البروفيسور أكي سيلستروم، الذي لم يحاول تحديد هوية مرتكبي الجريمة البشعة المتمثلة في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا على الرغم من أن الحكومة السورية طلبت من الأمم المتحدة رسميا ولاية البعثة للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، بدءا بالقرب من خان العسل في حلب، فضلا عن تحديد هوية مرتكبي هذه الجريمة. وفي السعي إلى تحقيق النتائج التي توصلت إليها البعثة في تقريرها، تجاهل الممثل الفرنسي متعمدا العديد من التقارير التي تؤكد ارتكاب الجماعات الإرهابية جرائم بشعة. كما أنه انتقائي باختياره حادثا واحدا، في حين يذكر التقرير النهائي لبعثة التحقيق ١٦ حادثا استخدمت فيها

الجماعات الإرهابية مواد كيميائية ضد المدنيين وجنود من الجيش السوري. كما تجاهل الممثل الفرنسي عن قصد التقدم المحرز في عملية القضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا من خلال التعاون البناء بين الحكومة السورية والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

ويحدونا الأمل في أن يسعى النظام الفرنسي ووفده هنا في نيويورك لصون السلم والأمن الدوليين على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة لا إلى القيام بدور الوسيط في الأعمال العدائية، والعدوان والمؤيد للإرهاب، على نحو ما تبينه إجراءاته تجاه سوريا يوما بعد يوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): انتهينا للتو من التبادل العام لوجهات النظر. ويود الرئيس أن يشكر جميع المتكلمين على عبارات التأييد والتمنيات الطيبة. وقد استمعت بعناية لجميع البيانات الخمسة وأربعين. وقد وجدت ما تم الإعراب عنه من استعداد مشجعا لجعل اجتماع هذا العام لهيئة الأمم المتحدة لتزع السلاح اجتماعا ناجحا. وبطبيعة الحال، فإننا في حاجة إلى الكثير من المرونة والابتكار. ولكن ليس لدي أدنى شك في أنه لدينا الإمكانيات للقيام بذلك.

والرسالة الوحيدة التي ظلت مهيمنة على هذه المناقشة هي أننا لم نحقق النجاح لمدة ١٥ عاما. ونحن جميعا على دراية بذلك، ولهذا دعونا نبذل قصارى جهدنا في الأيام والأسابيع المقبلة من أجل إحداث تغيير.

وفي الختام، أود أن أذكر جميع الممثلين أنه، وفقا للقرار ٤٩٢/٤٥، يُنتخب رؤساء الأفرقة العاملة لمدة ثلاث سنوات.

وكما نعلم جميعا، فإن رئيسي الفريقين العاملين، السفير نايف بن بندر السديري، ممثل المملكة العربية السعودية والسيد نوت لانغلاند، ممثل النرويج، سيواصلان ترؤس الفريق العامل الأول والفريق العامل الثاني، على التوالي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى للرئيسين كل النجاح في توجيه الفريقين العاملين إلى نتيجة مثمرة. كما أود أن أذكر الوفود بأن اجتماعات الفريق العامل الأول ستبدأ غدا الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة. وأشكر الجميع على دعمهم وعلى المناقشة الجيدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.